«أوجيرو» تحتكر الـ DSL وتحجب المعلومات عن الهيئة الناظمة

أركاديو ـ بنمارشا أبو زكي

تعمل «أوجيرو» بطريقة شبه احتكارية في ما يتعلق بخدمة الإنترنت السريع، ما استدعى تدخل الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات بشكل علني لأول مرّة منذ تشكيلها... وتشكو الشركات الخاصة المعنية تمييزاً تمارسه وزارة الاتصالات ضدهم، وفي ما بينهم، ولا سيما لجهة توزيع السعات الدولية!

نشأ بعد فترة وجيزة من انطلاق خدمة الإنترنت السريع «DSL» صراع خفي بين هيئة أوجيرو وشركات القطاع الخاص، على خلفية المنافسة بين هذين الطرفين على طلبات تركيب الخدمة، إذ رجحت كفّة «أوجيرو» على حساب القطاع الخاص، فيما كانت الوعود تصب كلها في خانة إحداث التوازن في توزيع الطلبات.

وظهرت أيضاً معوقات إدارية تتصل بعمل وزارة الاتصالات، وتمنع الشركات عن تشغيل الخطوط التي قامت بتركيبها في السنترالات، ما يدفع بطالبي الخدمة لاختيار «أوجيرو» نفسها أو واحدة من شركتين خاصتين تحظيان بالرعاية الخاصة.

تدخل الهيئة الناظمة

هذه الوقائع خرجت إلى العلن، ما اضطر الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات إلى التدخل العلني، والطلب من الوزارة تزويدها بالمعلومات في إيحاء مباشر إلى وجود عرقلة في هذا الشأن.

وعقد رئيس الهيئة كمال شحادة اجتماعاً أول من أمس مع الأطراف المعنية المختلفة، حيث ظهرت شكوك جدية تتصل بكيفية توزيع الوزارة السعة الدولية بطريقة غير متساوية بين الشركات الخاصة من جهة وهيئة أوجيرو من جهة أخرى، وكذلك بين شركات القطاع الخاص نفسها.

تأخير في بت الطلبات

وشكا أحد المسؤولين في شركة خاصة تُوفِّر خدمة الإنترنت السريع لـ«الأخبار» أن «وزارة الاتصالات تحاول عرقلة عمل الشركات الخاصة لمصلحة أوجيرو، وأن عدد المشتركين في الخدمة عبر أوجيرو يفوق بكثير عدد الذين يشتركون عبر الشركات الخاصة، وذلك له أسباب عديدة منها عدم التكافؤ في المنافسة، وتأخير الوزارة بتّ الطلبات المقدمة من بعض الشركات الخاصة، ما يحجب ثقة المشتركين بصدقية هذه الشركات». وأشار إلى «المماطلة في الموافقة على طلب الاشتراك، حيث يتطلب الحصول على الموافقة أكثر من 12 يوماً». ولفت إلى «وجود تمييز بين شركة وأخرى في توزيع السعة الدولية لتقديم هذه الخدمة، حيث تستحوذ شركتان على الحصة الأكبر من هذه السعة»، لافتاً إلى «أن وزارة الاتصالات توزع السعة الدولية بحسب حساباتها الخاصة».

وقال مدير شركة خاصة أخرى إن «الإقبال على الخدمة عبر الشركات الخاصة موجود، لكن ليس كما كان متوقعاً، وخصوصاً أن الاشتراك بالخدمة عبر الشركات الخاصة يشوبه التأخير في بتّ الطلبات من وزارة الاتصالات».

منافسة غير متكافئة

وقال رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة لـ«الأخبار» إن «الوزارة تنافس القطاع الخاص على طلبات المشتركين في هذه الخدمة، إذ إنها لا تفصل بين عملها مشغّلة رئيسية تقدم البنى التحتية وتبيع الخدمة بالجملة، وبين الشركات الخاصة التي تقدم الخدمة بالمفرق». مشدداً على أن «الحل الوحيد لإنهاء هذه المشكلة هو إنشاء شركة تيليكوم، وأن تبلغ الوزارة الهيئة الناظمة بآلية توزيع السعة الدولية».

وعن عدد المشتركين في خدمة الإنترنت السريع عبر أوجيرو قال شحادة «إن الهيئة الناظمة لا تزال تنتظر معلومات الوزارة عن عدد المشتركين لديها».

تدابير أولية

واقترح شحادة عدداً من الأفكار والإجراءات لمنع التمييز وفرض المساواة في المعاملة، في الاجتماع الذي عقده أول من أمس مع المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، الرئيس ـــ المدير العام بالوكالة لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف والمدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي أندراوس، وممثلي الشركات الخاصة لنقل المعلومات وشركات تزويد خدمة الإنترنت... وأبرزها:

1ـــ تعميم وزارة الاتصالات الإجراءات المتبعة في توزيع السعات الدولية. وذكّر شحادة في هذا الإطار بطلب الهيئة هذه المعلومات من الوزارة، وتعهّد المسؤولون توفيرها للهيئة في أسرع وقت.

2ـــ تحديد المعايير التي تتبعها الوزارة في حملاتها الإعلانية لتلافي استعمال قوتها المسيطرة في تقديم خدمة الـ DSL مع الشركات الخاصة. وجرى الاتفاق في هذا الإطار على بعض الخطوات:

2ـــ إنشاء المديرية العامة للاتصالات وفقاً لأحكام المادة الثالثة من قانون الاتصالات 431، لأن من شأن هذه الخطوة المساعدة على الفصل التام بين عمل الوزارة كمشغل وطني وصلاحياتها المحددة في هذا القانون، وهذا الفصل من شأنه أن يعزز مبدأ المنافسة.

3 ـــ تعيين Compliance Officer يكون على ارتباط مباشر مع وزير الاتصالات للحرص على التزام الوزارة كمشغل وطني بالأنظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة الناظمة.

4 ـــ مراجعة أسعار الخدمات التي تقدمها الوزارة للشركات، وخصوصاً سعر السعات الدولية.

5 ـــ الطلب من الوزارة الفصل بين فرق العمل لديها، بحيث تشكل فرق خاصة بالتعاطي المباشر مع الشركات، وأخرى تختص بالتعاطي المباشر مع الجمهور، لتسويق خدمات الـ DSL ووضع الضوابط داخل الوزارة لعدم استعمال معلومات كانت قد حصلت عليها من الشركات الخاصة، بهدف تسويق هذه الخدمات.

Mb/s450

هي آخر سعة دولية حصلت عليها هيئة أوجيرو في شهر حزيران الماضي، وتم توزيعها على الشركات العاملة في خدمة الانترنت السريع خلال شهر تموز. وتشكو الشركات الخاصة من سوء توزيع السعة الدولية، لمصلحة أوجيرو وبعض الشركات التي تحظى برعاية خاصة من الفريق السياسي لوزير الاتصالات.

355مركزاً

هذا هو عدد مراكز الهاتف التي من المفترض أن تنتشر فيها خدمة الإنترنت السريع حتى نهاية عام 2008، وتم إطلاق خدمات الإنترنت السريع (DSL) منذ بداية شهر أيار الماضي في 36 مركزاً هاتفياً، وتستعدّ المصالح المعنية في وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو حالياً لإطلاقه في 100 مركز هاتفي إضافي

حملة مشتركة للوزارة والشركات الخاصة

عرض رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة خلال اجتماع أول من أمس مع ممثلي الشركات الخاصة وممثلي أوجيرو، الإجراءات التي ستعتمدها الهيئة في المرحلة المقبلة في ما يتعلق بخدمة الأنترنت السريع، ومنها تعميم التوجيهات لفصل الحلقة المحلية التي في ضوئها ستقوم الوزارة بصوغ العرض النموذجي لخدمات التوصيل (for Data Access Reference Offer) إلى الشركات. ولفت إلى أنه يقع على عاتق هذه الشركات جمع المعلومات عن الأسعار العالمية، وجعلها أساساً لتفاوضها مع الوزارة في هذا الصدد.

وقد طرح شحادة للنقاش عدداً من الأفكار لتحقيق الشفافية في ما يتعلق بخدمة الأنترنت السريع، ومنها رفع الوزارة والشركات الخاصة تقارير دورية إلى الهيئة الناظمة تتضمن كل المعطيات المرتبطة بالأنترنت السريع. وتحسين الشفافية في الإجراءات التي تتبعها الوزارة راهناً، على أن تعلم الوزارة الهيئة والشركات بعدد الموظفين الذين حددتهم الوزارة لتوفير الخدمة لهذه الشركات، وكذلك أن تعمم الوزارة على الجمهور مهل إجراءات تركيب خطوط المستخدمين من الشركات والأفراد، بالتوازي مع إطلاق حملة إعلامية مشتركة بين الشركات والوزارة لتوعية المستهلك وإرشاده وتحديد مناطق توزيع الأنترنت السريع والتعرفات المعتمدة ومهل التركيب.

Date: Wednesday, 08 August, 2007

Website: www.al-akhbar.com